

المبحث الرابع إثبات الصانع للعالم

اعلم أن الملمين لما قالوا بحدوث العالم، لزم لزوماً بيناً احتياجه إلى صانع، لا يكون في وجوده محتاجاً إلى غيره، دفعاً للتسلسل.

إذ احتياج كل حادث إلى موجد يوجده، لا يخفى على عاقل.

بل قيل: هو معلوم للحيوانات العجم أيضاً.

والدهرية يقولون: بقدوم العالم، وبإستغنائه عن الصانع.

وهذا وإن كان باطلاً، ولكن لا يلزمهم ما يلزم الفلاسفة القائلين بقدوم العالم، مع احتياجه إلى الصانع الموجد، الواجب الوجود لذاته، مستدلين عليه: بأن العالم ممكن بالاتفاق.

ومعنى الإمكان: استواء طرفي الوجود والعدم بالنسبة إلى ذات الممكن.

وترجح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح، محال بديهية.

فوجود العالم محتاج إلى مرجح له، وذلك المرجح لا يجوز أن يكون ممكناً، غير منتهى إلى واجب، والا يلزم التسلسل ولا ممتنعاً، وهو ظاهر، فثبت أنه واجب الوجود، وهو مطلوب.

والاعتراض عليهم، أن احتياج الممكن - ولو كان قديماً فرضاً - إلى ما يترجح به أحد طرفيه، مما لا شبهة فيه.

لكن الكلام فى الفاعل المفيد لوجوده مثلاً، وفعل الوجود وإفادته، يقتضى البتة وقتاً يكون الوجود قبله غير حاصل، ولا يتصور هذا فى القديم.

فإن قيل: نحن نتجاوز - كما مر - فى إطلاق الفاعل والصانع، ومرادنا بهما: علة لا يمكن وجود العالم بدون وجودها.

قلنا: يلزمكم جواز عدم انتهائها إلى علة واجبة الوجود لذاتها، لأن تجويزكم لوجود حوادث متعاقبه إلى غير النهاية مستلزم لجواز عدم انتهائها إلى الواجب، مع كون كل منها علة لآخر، منها لحادث يومي. فإن ترتب أجزاء الزمان وفيها، كترتب أفراد العلية.

فإذا جاز أن لا تنتهي أجزاء الزمان وما فيها، إلى جزء لا جزء قبله، وإلى شئ لا شئ قبله بالزمان، فليجز عدم انتهاء أفراد العلية إلى علية، لا علية قبلها.

فإن الدلائل الدالة على استحالة وجود أمور غير متناهية، أن تمت دلت على استحالاته مطلقاً، سواء كانت تلك الأمور مجتمعة فى الوجود، أو لا، وسواء كانت مرتبة، أو لا، كما بينا فى أوائل الكتاب.

وإن لم يتم، لم يثبت عدم جوزا شئ من الصور الثلاث.

فإذا لم يجعلوا تلك الدلائل مثبتة لعدم جواز صورتين من الصور الثلاث، فلا يثبت بها عدم جوزا الأخرى أيضاً.

استحالة تسلسل العلل إلى غير النهاية

فإن قيل: لنا دليل على استحالة تسلسل العلل إلى غير النهاية، دون تسلسل، بل على أصل المدعي، أعني ثبوت علة للعالم واجبة بذاتها.

تقريره، أن موجودات العالم، لو كان بعضها علة لبعض إلى غير النهاية، لحصلت سلسلة من ممكنات غير متناهية، وهو يستلزم المحال.

والملازمة الأولى بينة، إذ المفروض عدم تناهي العلية بين تلك الموجودات.

فلو كان منها ما هو غير محتاج إلى العلة، لتناهت العلية، وهذا خلف، والمحتاج إلى العلة ممكن قطعاً.

وأما الملازمة الثانية، فلأن مجموع تلك السلسلة ممكنة، إذ هي محتاجة إلى أجزائها، والمحتاج إلى شئ - أي شيء كان - ممكن، لا سيما إذا كان محتاج إليه ممكناً، بل ممكنات غير متناهية وموجودة، لأن جميع أجزائها موجودة، إذ هي ليست إلا عللاً ومعلولات، ويجب اجتماع العلة والمعلول في الوجود.

وعدم المركب لا يعقل، إلا بعدم جزء من أجزائه، فلها علة موجودة مستقلة.

بمعنى: أنه لا يكون لها شريك في ذلك الإيجاد خارج عنها أصلاً، إذ لا بد لكل ممكن في وجوده منها.

فَعَلَتْهَا:

أ- إما نفسها، وهو ضروري البطلان، وينبئ عليه، بأن العلة الموجدة للشيء، يجب أن تكون متقدمة بالذات عليه، ولا يتصور تقدم الشيء على نفسه.

ب - وأما جزؤها.

فإما كل جزء، وهو باطل لأنه لا شيء من الأجزاء كافياً في وجود السلسلة، فضلاً عن كل جزء.

. وأيضاً يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد بالشخص، أعني مجموع السلسلة، وكل جزء منها.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأن الموجد المستقل للمركب، الذي كل جزء منه ممكن، لا بد أن يكون موجداً لكل جزء منه.

إذ لو كان لشيء من أجزائه موجد آخر، لاحتاج المركب إليه أيضاً.

فلا يكون المفروض موجداً مستقلاً، موجداً مستقلاً، فيتوارد كل الأجزاء بالعلية على كل جزء منها.

وأيضاً: يلزم أن يكون كل منها علة لنفسه ولعلله، لما بينا ولا يخفى استحالته،

وأما جزء واحد بعينه، وهو أيضاً باطل، للزوم ما ذكرنا في القسم السابق، ولأن علته أولى، بكونها علة المجموع، لأن إيجادها لأجزاء

المجموع أكثر.

ج- وإما خارفة عنها، وهذا أيضاً باطل، لأنها لا تخلو: إما أن توجد جزءاً من اجزاء السلسلة، أو لا، وكلاهما باطل:

أما الأول: فلأنه لا يخلو: إما أن يكون لذلك الجزء علة فى السلسلة، فيلزم توارء العلتين المستقلتين على معلول واحد، أو لا يكون، فيلزم الخلف من جهتين:

- إذ المفروض أن لكل جزء علة فى السلسلة.

- وأن السلسلة غير متناهية.

وعلى هذا التقدير لزم تناهيها، إذ هذا الجزء صار طرفاً لها

وأما الثانى: فلأن الموجد المستقل للمركب مطلقاً، لا بد أن يكون موجداً لجزء منه..

إذ لو وجد جميع الأجزاء بدونه، لوجد المركب بدونه، لأن جميع الأجزاء نفس المركب، فلا يكون موجداً له.

وإذا استحال كل واحد من أقسام الشئ، استحال ذلك الشئ.

فثبت استحالة أن يكون للسلسلة المفروضة، علة موجدة.

وإذا استحال أن يكون لها علة، فاستحالت هي، لاستحالة الملزوم باستحالة اللازم، واستحالتها هي المطلوب الأول.

وإذا استحالت هي، لزم انتهاء سلسلة عليـة أجزاء العالم إلى غير ممكن.

ولا يخفى أنه لا يجوز أن يكون ممتنعاً، فتعين أن يكون واجباً بذاته،
فثبت أن موجد العالم واجب بذاته، وهو المطلوب الثاني، الذي هو
الغاية.

Obeliskandal.com

مناظرة الفلاسفة

قلنا: مجموع الأشياء ليس إلا نفس تلك الأشياء، فلا يتصور أن يكون له علة غير مجموع علل تلك الأشياء، سواء كانت العلل من تلك الأشياء، أو خارجة عنها.

وهذا ضروري، ويوضحه النظر إلى حال المجموع الواقع، بأن يعتبر المبدأ الأول مع عدة معلولات، كالعقل الأول والثاني، والثالث مثلاً، أو كالعقل الأول، والنفس الأولى والفلك، فهنا مجموعان واقعان، كل منهما من أربعة أشياء.

وكما أن علل تلك الأشياء الأربعة في كل منهما، المبدأ الأول، والعقل الأول، والعقل الثاني، كذلك علة كل من المجموعين ليست إلا هذه الأمور الثلاثة، ولا يعقل إلا أن يكون كذلك.

ولا يتفاوت الحال، بأن تكون تلك الأشياء متناهية أو غير متناهية، ففي السلسلة المفروضة علة، مجموعها مجموع علل أجزائها.

فإن قيل: هذا كلام خارج عن التوجيه، فإننا حصرننا أقسام علة السلسلة، وبيننا بطلان كل قسم بالدليل.

ويسمى مثل هذا في المنطق: القياس المقسم.

فعلى المعترض أن يقدح إما في الحصر، أو في مقدمة من مقدمات الدلائل، وليس في هذا الكلام شيء من ذلك.

قلنا: هذا نقض إجمالي للدليل، فإنه مصادم للضروري، فهو غير تام

بجميع مقدماته، وتمهيد لأن يتضح ما يذكر بعده.

وتفصيله: أنا نختار أن علة السلسلة جزء معين منها، وهو مجموع ما قبل المعلول الأخير، الذى هو ليس بعلة لشيء، وطرف للسلسلة من جانبها المتناهي.

وما ذكرتم من وجوه بطلان هذا الشق كلها ممنوعة:

- أما الأول: فلأن هذا الجزء كاف فى وجود السلسلة، لأنه إذا وجد، وجد المعلول الأخير قطعاً، ووجود السلسلة لا يتخلف عن وجود جزئها الأخير.

- وأما الثانى: فلأن قولكم: "الموجد المستقل للمركب، يجب أن يكون موجداً لكل جزء منه".

إن أردتم به، أنه يجب أن يكون هو بعينه موجداً لكل جزء فهو ممنوع. وإلا لزم: إما تخلف المعلول عن العلة المستقلة، وإما تقدمه عليها، وكلاهما محال.

وذلك فيما إذا كان المركب مرتب الأجزاء بالزمان، فإما أن تكون علة المركب وقت وجود الجزء الأول فقط موجودة، أو لا.

فعلى الأولى: يلزم تخلف المعلول، وهو المركب، وجزؤه الآخر أيضاً عن علتها المستقلة.

وعلى الثانى: يلزم تقدم المعلول، وهو الجزء الأول على العلة.

وإن أردتم: أنه يجب أن يكون هو بنفسه، أو بما هو داخل فيه، موجد

لكل جزء، فهو مسلم، ولا يلزم التوارد المذكور، إذ علة السلسلة هي مجموع ما قبل المعلول الأخير، وليس شئ آخر علة مستقلة لها.

وعلة هذا المجموع، ما قبل جزئة الأخير لا غير.

وكذا في المجموع الثانى، والثالث، وما بعدهما إلى غير النهاية.

وجميع هذه العلل - أعنى المجموع الثانى - إلى ما لا نهاية له، داخله فى المجموع الأول، الذى هو علة السلسلة.

وكل منها علة لمجموع من السلسلة، وكل فرد علة لفرد، على ما هو المفروض.

فالمجموع الأول، الذى هو موجد السلسلة بالاستقلال، موجد لكل جزء منها بما هو داخل فيه.

وعلى هذا القياس المجموعات الأخرى، وليس فيه توارد علتين لا على السلسلة، ولا على شئ من اجزائها، ومن هذا خرج الجواب عن الوجه الثالث، فتأمل.

أما الرابع: فلأن ما ذكره من الأولوية ممنوع، وما أورده مدفوع بأن الجزء الذى اخترناه للعلية متعين له، إذ هو المستقل بإيجاد السلسلة دون غيرها.

وبما قررناه، اندفع ما قال به بعض الأفاضل فى جواب هذا الاعتراض، من أنه لا يجوز أن يكون بعض السلسلة المفروضة، علة موجدة له، مستقلة بالتأثير.

بمعنى: أن لا يكون لها شريك فى التأثير فى تلك السلسلة وإلا كان

ذلك البعض مؤثراً في نفسه قطعاً.

ووجه اندفاعه ما بيناه، من أنه لا يلزم أن يكون موجد الكل بنفسه، موجداً لكل جزء منه.

بل يجوز أن يكون موجداً للأجزاء بما هو داخل فيه.

وأبعد منه، ما قال في موضع آخر، من أن ما قبل المعلول الأخير، لم يجب به جملة السلسلة، بل وجب به المعلول الأخير، ووجب بهما الجملة، لا بالأول وحده، والكلام فيما يوجب الجملة بذاته، فاندفع الاعتراض.

ولا يخفي عليك فساد هذا الكلام، لأن المعلول الأخير مع مجموع ما قبله، نفس جملة السلسلة.

فكيف يتصور وجوب السلسلة بهما، وهو تعليل الشيء بنفسه؟

مع أنه لو تصور هذا، لزم بطلان الاستدلال، إذ علي هذا التقدير، لم تحتج السلسلة إلى علة خارجة عنها، حتي يلزم انقطاعها، ويثبت الواجب كما هو المدعي.

وليس المقصود من الاعتراض إلا هذا.

ويلزم مما ذكره، أن تكون أجزاء المعلول المركب حتي جزؤه الصوري، من تمام موجد المستقل، لأن المعلول لا يجب بدونها، وليس كذلك.

وما قررنا من الاعتراض، هو مراد من قال: علة السلسلة نفسها.

على معنى: أنه تكفى نفسها من غير حاجة إلى خارج عنها.

فإن الثاني منها علة للأول، والثالث علة للثاني، وهكذا.

فكل واحد من أحاد السلسلة، علة فيها.

فلما لم تكن الجملة المأخوذة على هذا الوجه غير الأفراد، لم تحتج إلى علة غير علل الأفراد.

ولا استحالة في تعليل الشئ بنفسه على هذا الوجه، وهو أن تعلل أشياء كل واحد منها بما قبله في الترتب الطبيعي، فلا تحتاج تلك الأشياء إلى علة أخرى خارجة عنها، فتكون معللة بنفسها، على معنى أنها كافية في وجودها بما فيها، وإنما المستحيل تعليل شئ واحد معين بنفسه.

وإنما قلنا: مراده ما قررناه، لأنه صرح مراراً أن مراده بالنفس: ما هو غير خارج.

فيظهر من تكريره التفسير، أن مراده بالنفس ليس حقيقتها، بل ما هو الداخل فيها.

ومراده بكل واحد من الأشياء في قوله: " لا استحاله في أن تعلل أشياء كل واحد بما قبله في الترتب الطبيعي " المجموعات الواقعة في السلسلة، من تمامها، ومما نقص منه بواحد أو باثنين، أو بثلاثة، إلى غير ذلك.

يدل على هذا، أنه جعل المعلل، الجملة المأخوذة كذا، وعلتها، علل الأفراد، وغير ذلك مما يظهر من التأمل في كلامه.

وكذا المراد بما قبله، فإنه أيضاً المجموعات، بخلاف قوله أولاً: " الثاني منها علة للأول، والثالث للثاني، وهكذا ".

فإن مراده بالأول والثاني والثالث وغيرها، والآحاد لا المجموعات.

والحاصل: أن مراده ما اخترناه وقررناه، فاندفع عنه أيضاً ما قال به ذلك الفاضل في جوابه، من أنه لا شك أن آحاد السلسلة، موجودات ممكنة، كما أن كل واحد منها موجود ممكن.

وكما أن الممكن الموجود، محتاج إلى علة موجودة كافية في إيجادها، كذلك الممكنات الموجودة، محتاجة إلى علة موجودة كافية في إيجادها بالضرورة.

ولما كان لكل واحد من تلك السلسلة علة موجودة، هي داخلية في السلسلة، كانت العلة الموجودة لكل، جميع تلك العلل الموجودة للآحاد.

وحينئذ نقول: جميع تلك العلل، التي هي علة موجودة للسلسلة بأثرها، إما أن تكون عين السلسلة، أو داخلية فيها، أو خارجة عنها.

والأول - أعني أن يكون مجموع السلسلة علة موجودة له - محال، لأن العلة الموجودة لشيء، سواء كان ذلك الشيء واحداً معيناً، أو مركباً من آحاد متناهية، أو غير متناهية، يجب أن يتقدم بالوجود على ذلك الشيء.

ومن المحال تقدم المجموع على نفسه.

وجه إندفاعه: أنه علم أن مختاره في الحقيقة، هو الشق الثاني، وهو يتكلم على اختيار الشق الأول، فهو إيراد على ظاهر عبارته.

والعجب أن ذلك الفاضل يكرر هذا الجواب في كتبه، مع ظهور اندفاعه.

على أن في تقريره ترديداً قبيحاً، وذلك أنه بعدما حكم بلزوم أن تكون

علة مجموع السلسلة، علل الأفراد التي كل واحدة منها داخلة في السلسلة، يردد أن تلك العلة إما نفس السلسلة، أو داخلة فيها، أو خارجة عنها.

وهو بمنزلة أن يقال: هذه الجملة من أجزاء الشيء، أما غير خارجة عنه، أو خارجة عنه، ولا خفاء في قبحه، إذ لا احتمال ولا توهم للخروج.

والترديد ينبغي أن يكون بين أشياء، يكون لكل منها احتمال توجه.

وإنما اشتغلنا هنا بالرد عليه، مخافة أن يتوهم القاصرون بسبب إصراره على جوابه، أن الاعتراض المذكور مندفع عن الدليل.

ثم إن ههنا شيء آخر: وهو أن هذا الدليل لا اختصاص له باستحالة تسلسل العلل الغير المتناهية.

بل على تقدير تمامه، يدل استحالة تسلسلها، ولو كانت متتهية إلى الواجب.

فإن محصله جار فيه أيضاً، وإن كان في طريق اثبات بعض المقدمات تفاوت.

وتقريره أن يقال: لو تسلسلت العلل متتهية إلى الواجب، لحصلت سلسلة كل جزء منها علة لآخر، وهو يستلزم المحال.

بيان الملازمة الثانية:

بيان الملازمة الثانية: أن السلسلة ممكنة، لأنها محتاجة إلي غيرها، الذي هو أجزاءها.

والمحتاج إلي الغير، سيما إلي الممكنات، ممكن قطعاً، فهي محتاجة إلي علة مستقلة في إيجادها، ولا يعقل أن تكون علتها، غير جميع علل أجزائها الممكنة.

فنقول: جميع تلك العلل، إما نفس السلسلة، أو داخلة فيها، أو خارجة عنها، والكل محال.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأنهما إن كانت كل واحد من أجزاء السلسلة فهو باطل، لأن شيئاً من أجزائها ليس جميع تلك العلل، فكيف بكل جزء منها.

ولأن من أجزائها ما ليس له دخل في تلك العلل، وهو جزؤها الأخير، الذي هو معلول محض.

ولأنه يلزم توارد العلل المستقلة علي معلول واحد بالشخص، وهو مجموع السلسلة، وهو ظاهر.

وكذا كل واحد من أجزائها الممكنة، لأن الموجد المستقل للمركب، لا بد أن يكون موجداً مستقلاً لكل جزء من أجزائه الممكنة.

ولأنه يلزم أن يكون كل من الأجزاء الممكنة علة لنفسه، ولعلته الممكنة، أو لعلله الممكنات.

وإن كانت بعضاً معيناً من الأجزاء، فهو أيضاً باطل، لما ذكرنا، من أن شيئاً منها ليس جميع تلك العلل، ومن التوارد.

ولأنه إن كان من الأجزاء الممكنة، فَعِلته أولي منه، بأن تكون علة السلسلة.

ويلزم أن يكون علة لنفسه، وفي غير الممكن الأول لعلته أيضاً. . .
وإن كان الواجب يلزم أن يصدر من الواحد الحقيقي أشياء كثيرة، هي
السلسلة، وكل واحد من اجزائها.

وأما الثالث: فلظهور الخلف، إذ لا يتصور أن تكون جملة من أجزاء
الشيء خارجة عنه، كما اشرنا إليه.

ولأنه إن كان واجباً، تعدد الواجب.

وأيضاً لا بد أن يكون موجداً لجزء منها، فإن كان جزؤها الأول لزم
إمكان الواجب.

وإن كان جزءاً آخر:

- فإما أن يكون لذلك الجزء علة في السلسلة، فيلزم توارد العلتين علي
معلول واحد.

- وإما أن لا يكون له علة فيها، فيلزم الخلف، من جهة أن المفروض،
أن لكل جزء من الأجزاء الممكنة علة في السلسلة، ومن جهة أن انتهاء
السلسلة يكون إليه، لا إلي الواجب الأول، وإن كان ذلك الخارج ممكناً،
فلما ذكرنا من لزوم إمكان الواجب أو الخلف، فالإلزام وارد عليهم، إذ
هم قائلون بترتب العلل المنتهية إلى الواجب.

ويجوز إيراد النقض الإجمالي علي استدلالهم هذا، بوجه آخر إلزامي
أيضاً.

وهو أن يقال: لو تم ما ذكرتم في الاستدلال بجميع مقدماته، لزم أن لا
يصدر من الواجب تعالي موجود أصلاً، فلا يوجد شيء من الأشياء، وهذا

باطل قطعاً.

أو يصدر عنه اثنان، وهذا باطل بزعمكم.

أما الملازمة، فلأنه لو صدر عنه واحد، لحصل مجموع هو الواجب ومعلومه.

وهذا المجموع ممكن لما ذكر، فهو محتاج إلي موجد مستقل.

فهو إما نفس المجموع، أو داخل فيه، أو خارج عنه.

والقسم الأول باطل، وهو ظاهر.

وكذا الثالث، لأن هذا الموجد الخارج، إن كان واجباً، لزم تعدد الواجب.

وأيضاً لا بد أن يكون موجداً لجزء من المجموع، لما ذكر.

فإن كان جزء الواجب، فاستحالته بينة، وإن كان الجزء الآخر، لزم توارد العلتين عليه، وإن كان ممكناً، فللوجه الأخير من الوجهين المذكورين، علي تقدير كونه واجباً.

وعلي كل تقدير: ننقل الكلام إلى مجموع المجموع الأول، وعلته الخارجية، حتى تتسلسل العلل.

وأما الثاني: فإن كان ذلك الموجد الجزء الصادر، فعلته أولي بذلك.

ويلزم أيضاً: أن يكون علة لنفسه، لما مر.

وإن كان الواجب، لزم صدور اثنين منه، أعني الصادر المفروض أولاً،

والمجموع.

ففي ما عدا الأخير من المحتملات، لزم امتناع صدور شئ من الواجب، علي تقدير صدق بعض مقدمات الدليل.

وفي الأخير لزم صدور الأثنين منه، فعلم أن صدق جميع المقدمات يستلزم أحد الأمرين، وهو المطلوب.

فإن قيل: الإلزام غير وارد عليهم، لأنه لا يلزم هنا صدور الأثنين من الواجب بجهة واحدة - كما تخيلونه - إذ يجوز أن يصدر عنه بحسب ذاته شئ، وباعتبار صدور هذا الشئ عنه يصدر المجموع.

قلنا: اعتبار الشئ معه عين اعتبار المجموع، فلا يتحقق هنا أمران، أحدهما أن يكون واسطة في نفس الأمر لصدور الآخر، وإلا يتأتى في كل صورة تصدر عن واحد حقيقي اثنان وأكثر أظهر من هذا.

فلا يبغي لإدعائهم هذا فائدة، فيعود الإلزام عليهم بكلامهم، وليس المطلوب هنا إلا هذا.

فإن قيل: الممكن والمحتاج إلي العلة في نفس الأمر، هنا شئ واحد ليس إلا، وهو ذلك الصادر عن الواجب، وليس بعد صدوره عن علية شئ آخر محتاج إلي علة غير علتة، واحتياج غير احتياجه.

وما يقال أن المجموع ممكن آخر، فله احتياج إلي علة، مجرد اعتبار لا يلزم منه فساد في نفس الأمر.

وإنما يلزم لو كانا ممكنين مستقلين، بحيث يكون احتياجهما متغايرين بالذات، وليس كذلك.

قلنا: هذا لا يبعد، لكنه عليكم لا لكم، إذ يتوجه حينئذ علي استدلالكم أن يقال: بعد صدور كل جزء عن علته، لا يبقى في نفس الأمر شيء آخر له احتياج إلي علة، بحيث لو فرض عدم صدوره عنه صدق، أنه لم يصدر المجموع عن علته، فنلتزم نحن، أن ما ذكرتم في دفع النقض حق، فالتزموا أنتم أيضاً أن استدلالكم عن أصله ساقط.